أثـر الركـود الاقتصـادي فـي الفقـر
مـع إشارة خاصـة إلى مصـر

عزة محمد حجازي

أستاذة الاقتصاد في كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ـ مصر.

azza_hegazy@yahoo.com.

مقدمة

تعاني أغلب دول العالم ركود مستوى نشاطها الاقتصادي منذ أواخر عام ٢٠٠٧. والبطالة هي أحد المتغيّرات التي ترتبط بسيادة الركود الاقتصادي. وقد وضعت منظمة العمل الدولية ثلاثة سيناريوهات لمعدلات البطالة المتوقعة في ظل هذا الركود. ووفقاً لهذه السيناريوهات، تم توقّع أن تزيد البطالة على مستوى العالم بمقدار ٢٩ مليون فرد (السيناريو الأول)، و٣٩ مليون فرد (السيناريو الثاني)، و٥٩ مليون فرد (السيناريو الثالث)، بمعدل بطالة يتراوح بين ٦,٥ بالمئة، و٧,٤ بالمئة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩). وعلى ذلك، تم توقّع أن يتراوح عدد المتعطلين بين ٢٠٠ مليون و٢٤٠ مليون بحلول عام ٢٠٠٩، وذلك وفقاً للسيناريوهات الثلاثة[(١)].

وأول الفئات التي يتم الاستغناء عنها في ظل سيادة الركود هي الفئات غير الماهرة وغير المتعلمة أو المنخفضة التعليم. وهذه الفئات غالباً ما تنتمي إلى الطبقات الفقيرة. وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون للبطالة المصاحبة للركود الاقتصادي آثار ملموسة في معدل الفقر.

وعلى الرغم من قيام المجتمع الدولي بتخفيض معدلات الفقر، باتباع عدة سبل، منها رفع معدلات النمو، حيث انخفض عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط فقر دولاراً واحداً في اليوم بحوالى ٢٦٠ مليون فرد خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)، إلا أن الأمر اختلف في أواخر عام ٢٠٠٧. فقد تراجع معدل النمو العالمي من ٥,٢ بالمئة عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٢ بالمئة عام ٢٠٠٨[(٢)]. كما زاد عدد المتعطلين بحوالى ٨,٤ مليون فرد عام ٢٠٠٨[(٣)].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل أحد أهداف الألفية الثالثة، المتمثل في تخفيض معدل الفقر المدقع عام ٢٠١٥ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠، ما زال من الممكن تحقيقه في ظل سيادة الركود الاقتصادي الذي أصاب أغلب دول العالم؟ من هنا تظهر **مشكلة الدراسة** التي تشغل تفكير الكثير من الاقتصاديين وصانعي القرار.

وتتمثل **فرضية الدراسة** في وجود أثر معنوي للركود الاقتصادي في الفقر في بعض الدول النامية. غير أن الركود الاقتصادي، الذي تم التعبير عنه بارتفاع معدل البطالة، ليس بالمحدد الوحيد للفقر، وذلك كما أوضحت النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية. لهذا تم اختبار فرضية الدراسة في إطار عدة محددات تعتبر أساسية في تفسير تغيّر معدل الفقر.

و**تهدف الدراسة إلى** اختبار فرضية الدراسة على بعض الدول النامية، بالإضافة إلى

---

(١) «ILO Global Employment Trends Report 2009: Unemployment, Working Poor and Vulnerable Employment to Increase Dramatically Due to Global Economic Crisis,» International Labour Organization (2009), p. 5.

(٢) «دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية والعالمية،» البنك الدولي (٢٠٠٩).

(٣) «ILO Global Employment Trends Report 2009: Unemployment, Working Poor and Vulnerable Employment to Increase Dramatically Due to Global Economic Crisis,» p. 27.

التعرّف على تطور الفقر في الاقتصاد المصري وعلاقته بتطور محدداته محل الدراسة، والمتمثلة في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والركود الاقتصادي. كما تهدف الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات التي من شأنها الحدّ من الفقر في ظل سيادة الركود الاقتصادي.

ويقوم **أسلوب المعالجة** في الدراسة على تبنّي المنهج النظري في عرض محددات الفقر، وفقاً لما تنصّ عليه النظرية الاقتصادية، مع الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت محدّدات الفقر في بعض الدول النامية. كما تتبنّى الدراسة المنهج التطبيقي عند اختبار فرضية الدراسة على بعض الدول النامية. هذا بالإضافة إلى تبنّي المنهج التحليلي في دراسة تطور العلاقة بين الفقر ومحدداته في الاقتصاد المصري.

و**تشتمل الدراسة** بعد هذه المقدمة على ثلاثة مباحث: يحتوي **المبحث الأول** على المنهج النظري للدراسة الذي يوضح مفهوم الفقر وكيفية قياسه. كما يحتوي على عرض لمحددات الفقر المتمثلة في النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، والركود الاقتصادي، وذلك وفقاً لما تقول به النظرية الاقتصادية. ويختتم هذا المبحث بعرض مختصر لنتائج بعض الدراسات التطبيقية التي اهتمت بموضوع الفقر ومحدداته في بعض الدول النامية. ويتضمن **المبحث الثاني** المنهج التطبيقي الذي يختبر فرضية الدراسة من خلال تطبيق أسلوب (Ordinary Least Squares Robust-Clusters) على بيانات سلاسل زمنية مقطعية لعدد ٢٦ دولة نامية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧). ويحتوي **المبحث الثالث** على دراسة تحليلية توضح تطور الفقر في الاقتصاد المصري، وعلاقته بتطور محدداته، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)، هذا بالإضافة إلى دراسة تطور بعض من هذه المتغيرات خلال الفترة (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)، وذلك وفقاً لما هو متاح من بيانات. وتنتهي الدراسة بخاتمة تعرض ما تم التوصل إليه من نتائج، بالإضافة إلى بعض المقترحات التي من شأنها الحدّ من مشكلة الفقر في ظل سيادة الركود الاقتصادي.

أولاً: الإطار النظري

١ ـ مفهوم الفقر

يُعدّ تعريف الفقر أمراً ليس بيسير، نظراً إلى وجود أبعاد متعددة لمفهوم الفقر، فلم يعد مقتصراً على المفهوم المادي المتمثل في انخفاض الدخل، بل أصبح له بُعد أكبر متمثل في مفهوم القدرة. فقد عرّف **تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٠** الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة[٤]. وعلى ذلك، فإن مفهوم الفقر يتم تناوله في إطار شقين، هما: فقر الدخل، وفقر القدرة.

ويُقصد بفقر الدخل «انخفاض دخل الفرد عن حدّ معين». ويتم التعامل مع هذا الحدّ من

(٤) *World Development Report 1990: Poverty* (New York: World Bank, 1990), p. 26.

منظور مطلق أو نسبي. والفقر المطلق هو الحدّ الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية لضمان استمرار الحياة(٥). ويتم قياس الفقر المطلق من خلال تحديد خط الفقر. وخط الفقر المدقع الذي يستخدمه البنك الدولي حالياً هو ١,٢٥ دولار في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف(٦). أما الفقر النسبي، فهو انخفاض الدخل عن حدّ معين مقارنة بدخل بقية المجتمع. ويحدد البنك الدولي الفقر النسبي على أساس الأفراد الذي يقلّ دخلهم السنوي عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في الدولة المعنية(٧).

أما فقر القدرة فيُقصد به «انخفاض القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى معين من الرفاهية المستحقة للإنسان، مثل الصحة الجيدة، والتعليم المناسب، والتمتع بمستوى معيشي لائق»(٨). ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة مديدة وصحية، ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق (مثل الحرمان من مصدر مياه جيد، وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم). وارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انتشار الفقر البشري(٩).

٢ ـ محدّدات الفقر

للفقر محددات كثيرة، منها المحدّدات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية. ورغم تعدد هذه المحددات، إلا أن الدراسة اشتملت على ثلاثة محددات فقط هي: النمو الاقتصادي، ونمط توزيع الدخل، والركود الاقتصادي. فقد اتفق الفكر الاقتصادي وأغلب الدراسات التطبيقية على قدرة هذه المحددات في تفسير التغيّر في معدلات الفقر.

أ ـ النمو الاقتصادي

يُقصد بالنمو الاقتصادي نمو الناتج المحلي الإجمالي من فترة زمنية إلى أخرى. ولكي يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يجب أن يزيد الناتج بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني، ومن ثم يزيد مستوى معيشة الأفراد.

واحتلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي. فقد أكد الاقتصادي مالتوس (عام ١٧٩٨) وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والفقر. فمعدل نمو الغذاء ـ الراجع إلى النمو الاقتصادي ـ يزيد بمعدل أقل من معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى

(٥) مصطفى محمود محمد، «الفقر والعنف في المجتمع المصري: رؤية شاملة،» **مصر المعاصرة** (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)، العدد ٤٨٢ (٢٠٠٦)، ص ٥٥٦.

(٦) World Bank, World Development Indicators, <http://data.worldbank.org/indicator>.

(٧) محمد، المصدر نفسه، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٨) **تكاليف تحقيق الألفية الثالثة بمصر**، قضايا التخطيط والتنمية؛ ١٩٤ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٦)، ص ٥٤.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨: محاربة تغير المناخ** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٨)، ص ٣٤٥.

زيادة معدلات الفقر[١٠]. كما ربط الاقتصادي ماركس (عام ١٨٤٩) بين النمو الاقتصادي والفقر في إطار نظريته عن فائض القيمة، حيث أوضح أن النمو الاقتصادي المُحقق في ظل النظام الرأسمالي يقوم على أساس تعظيم الأرباح. ويتم ذلك من خلال استغلال الطبقة العاملة بتخفيض أجورها، وتطوير التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة، مما يؤدي إلى وجود ما أسماه ماركس بجيش العاطلين، وهذا بدوره يدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى حدّ الكفاف. وعلى ذلك، ينتج من النظام الرأسمالي نمو اقتصادي وعدم عدالة في توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر[١١].

وعلى الرغم من أن النماذج الاقتصادية السابقة أوضحت وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والفقر نتيجة لنمو سكاني أسرع من نمو الناتج (نموذج مالثوس (Malthus))، وزيادة معدل رأس المال للناتج، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والفقر (نموذج ماركس (Marx))، إلا أنه وجدت نماذج اقتصادية أخرى أوضحت أن العلاقة عكسية بين النمو والفقر. فقد أوضح الاقتصادي روزنشتاين ـ رودان (Rosenstein-Rodan) في نموذج الدفعة القوية (Big Push) أن مصيدة الفقر التي تعانيها الدول النامية ترجع إلى استقرار الدخل عند حدّ الكفاف نظراً إلى انخفاض رأس المال، وأن حدوث دفعة قوية من خلال حدّ أدنى من الاستثمارات تؤدي إلى نمو الناتج، وبالتالي تُمكن المجتمع من الخروج من مصيدة الفقر[١٢]. كما أوضح الاقتصادي روستو (Rostow) في نموذج مراحل النمو (Stage of Economic Growth)، أنه خلال مراحل النمو الخمس، يتم التحول إلى قطاع الصناعة والأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تؤدي إلى نمو الناتج بمقدار يفوق نمو السكان. ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف (High Mass Consumption) وارتفاع مستوى معيشة الأفراد[١٣].

وقد توالت النماذج الاقتصادية التي أكدت دور الاستثمار والتقدم التكنولوجي في النمو، مثل نموذج هاروت ـ دومار ((Harrod-Domar (1946))، ونموذج سولو ((Solow (1956))، وتلتها نماذج النمو الداخلي (Endogenous Growth) في الثمانينيات، التي وسعت من مفهوم الاستثمار ليشمل رأس المال البشري الذي يؤدي إلى زيادة أجور العمال[١٤]. وعلى ذلك، فإن نماذج

(١٠) H. J. Habakkuk, «Thomas Robert Malthus, F.R.S. 1766-1834,» *Notes and Records of the Royal Society of London*, vol. 14, no. 1 (1959), pp. 100-101.

(١١) Richard Peet, «Inequality and Poverty: A Marxist-Geographic Theory,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 65 (1975), pp. 566-567.

(١٢) Paul Narcyz Rosenstein-Rodan, «Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe,» *Economic Journal*, vol. 53, nos. 210-211 (1943), p. 202, and Easterly William and Jeffrey Sachs, «The Big Push Déjà vu-A Review of Jeffrey Sachs's: The End of Poverty, Economic Possibilities for Our Time,» *Journal of Economic Literature*, vol. 44 (2006), p. 98.

(١٣) Walt Whitman Rostow, «The Stage of Economic Growth,» *Economic History Review*, vol. 12 (1959), pp. 3 and 11.

(١٤) Michael P. Todaro, *Economic Development*, 17th ed. (London: Addison Wisley, 2000), p. 101.

النمو الداخلي لم تُقصر تحليلها على نمو الدخل فقط (الذي يؤثر في فقر الدخل)، بل أخذت في الاعتبار التنمية البشرية للأفراد (التي تؤثر في فقر القدرة).

ب ـ نمط توزيع الدخل

يُقصد بتوزيع الدخل، توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع من خلال تقسيم المجتمع إلى فئات عشرية أو خمسية، وتحديد نصيب كل فئة من الدخل القومي. ويحدث تفاوت في التوزيع في حالة اختلاف نصيب كل فئة من الدخل القومي. وتتعدد المقاييس التي تستخدم في قياس نمط توزيع الدخل (مساواة أو تفاوتاً)، ومن أكثر هذه المقاييس استخداماً معامل جيني (Gini Coefficient) الذي تتراوح قيمته بين الصفر (في حالة المساواة التامة) والواحد (في حالة التفاوت التام)[١٥].

وارتبط توزيع الدخل والفقر ببعض نماذج النمو في الفكر الاقتصادي. فوفقاً للاقتصادي ريكاردو ((Ricardo (1817)، فإن توزيع الدخل على فئات المجتمع يختلف وفقاً لمراحل النمو. ففي المرحلة الأولى للنمو تحصل فئة الرأسماليين على أرباح مرتفعة مقارنة بدخول بقية فئات المجتمع (أصحاب الأراضي والعمال)، ومع استمرار النمو يزيد الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء. وبالتالي، يزيد نصيبهم من الإنتاج، وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، وتنخفض بالتالي الأرباح، وتنخفض الأجور إلى حدّ الكفاف[١٦].

وبالنسبة إلى الاقتصادي ماركس ((Marx (1849)، فقد أوضح أن النمو في ظل النظام الرأسمالي يتحقق في إطار علاقات الإنتاج الطبقية، مما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل. وتتمثل علاقات الإنتاج في طبقة الرأسماليين التي تمتلك عناصر الإنتاج وتحصل على فائض القيمة، وطبقة العمال التي تحصل على أجور عند حد الكفاف. وعلى الرغم من اقتناع ماركس (Marx) بزيادة أجور العمال في بعض الأوقات بسبب النمو السريع، إلا أنه أكد أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يؤدي إلى استحواذ طبقة الرأسماليين على نصيب كبير من الناتج القومي[١٧].

ومن ناحية أخرى، أوضح نموذج لويس ((Lewis (1954) أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوزيع تمر بمرحلتين، وتتوقف على وجود قطاعين، هما: قطاع زراعي تقليدي، وقطاع صناعي متقدم. وتتصف المرحلة الأولى للنمو بزيادة التفاوت في توزيع الدخول، حيث تبقى أجور العمالة ثابتة، نظراً إلى وفرة العمالة، في حين تزيد أرباح الرأسماليين نتيجة لانتقال

(١٥) طلعت الدمرداش إبراهيم، **الاقتصاد الاجتماعي** (القاهرة: دار المريخ، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٢.

(١٦) S. G. Checkland, «The Work and Correspondence of David Ricardo,» *Economic History Review*, vol. 6 (1954), p. 321.

(١٧) Peet, «Inequality and Poverty: A Marxist-Geographic Theory,» p. 555.

العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة بالأجر نفسه. أما في المرحلة الثانية للنمو، فتتميز بانخفاض التفاوت في توزيع الدخول، نتيجة ارتفاع أجور العمالة، بسبب انخفاض عرض العمل من القطاع التقليدي، وبالتالي انخفاض أرباح الرأسماليين وانخفاض النمو[١٨]. أما في حالة وجود تقدم فني، فهذا سوف يؤدي إلى زيادة الأرباح، رغم ارتفاع الأجور، وبالتالي يستمر النمو وتزيد العدالة في التوزيع[١٩].

وبالنسبة إلى نموذج كوزنت (Kuznets)، الذي يُعتبر من أكثر النماذج شيوعاً في دراسة العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل، فينطوي على التغيّر في توزيع الدخل خلال مراحل النمو. ففي المرحلة الأولى للنمو يزيد التفاوت نتيجة للتحركات السكانية، بما فيها العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، حيث إن مستوى دخول العمالة في قطاع الصناعة في المدن أكبر منه في قطاع الزراعة في الريف. ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حدّه الأقصى، وبعدها يبدأ التفاوت في التناقص مع زيادة النمو والإنتاجية في كلّ من قطاعي الزراعة والصناعة. وبالتالي، تقترب الدخول بين القطاعين في الريف والمدن، وينخفض التفاوت[٢٠]. وعلى ذلك، فإن النمو والعدالة في توزيع الدخل يتعارضان في الأجل القصير، في حين يتحركان معاً في الأجل الطويل، وذلك بدءاً من نقطة التحول في U المقلوبة (وهو المنحنى الذي وضعه كوزنت لتوضيح اتجاه العلاقة بين النمو والعدالة في توزيع الدخل)[٢١].

وفقاً للنماذج الاقتصادية السابقة، يتضح أن للنمو أثراً في هيكل توزيع الدخل. فبعض مراحل النمو يصحبه عدم عدالة في التوزيع، والبعض الآخر يصحبه عدالة في التوزيع. وهذا بدوره يؤثر في معدلات الفقر. فالتفاوت في توزيع الدخل المصاحب للنمو يؤدي إلى تركّز ثمار النمو في يد الطبقة الغنية، في حين تبقى الطبقات الفقيرة عند حدّ الكفاف. أما اقتراب التوزيع من العدالة، فيؤدي إلى توزيع ثمار النمو على كل فئات المجتمع، وهذا من شأنه أن يخفض من معدلات الفقر.

خلاصة ما سبق، يتضح أن الفقر دالة في كل من النمو وتوزيع الدخل، حيث يؤديا دوراً أساسياً في تفسير تغييره. ويمكن تمثيل العلاقة السابقة بمثلث الفقر ـ النمو ـ التوزيع، كما يلي:

---

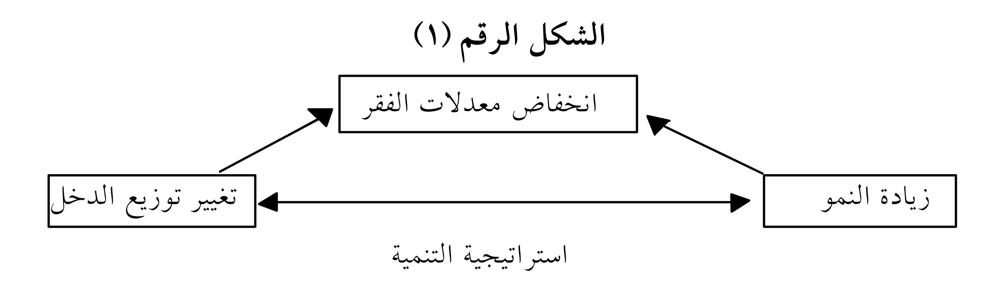
(١٨) Stephen Enke, «Economic Development with Unlimited and Limited Supplies of Labor,» *Oxford Economic Papers*, vol. 14, no. 2 (1962), pp. 158-159.

(١٩) Ravi Kanbur, «Income Distribution and Development,» paper prepared at: *Handbook of Income Distribution, Volume 1*, edited by A. B. Atkinson and F. Bourguignon, Handbooks in Economics (Holland: North Holland, 2000), p. 3.

(٢٠) Simon Kuznets, «Economic Growth and Income Inequality,» *American Economic Review*, vol. 45 (1955), pp. 7-12.

(٢١) Kanbur, Ibid., p. 7.

الشكل الرقم (١)



يتضح من الشكل الرقم (١) أن زيادة النمو ليست كافية بمفردها لتخفيض معدلات الفقر، بل يستلزم الأمر العمل على تحقيق العدالة في التوزيع[٢٢]. وعلى ذلك، يمكن إرجاع التغيّر في معدل الفقر إلى أثرين، هما: أثر النمو، وأثر التوزيع. ويقصد بأثر النمو، التحسن في كافة الدخول مع بقاء التوزيع النسبي للدخول دون تغيّر، أما أثر التوزيع فيقصد به التغيّر في توزيع الدخول النسبية في ما بين فئات المجتمع[٢٣]. وعلى الرغم من أن الفكر الاقتصادي السائد في الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات نصّ على وجود تضارب بين النمو والتوزيع في الأجل القصير، إلا أنه منذ منتصف السبعينيات أوضحت الأدبيات الاقتصادية أنه لا يوجد تضارب في ما بينهما في الأجل القصير، طالما تم تبنّي سياسات توزيعية تقرّب بين الفئات الدخلية أثناء النمو، وما لذلك من أثر إيجابي في انخفاض معدلات الفقر[٢٤]. وعلى ذلك، عند دراسة أثر النمو في الفقر، لا يتم الاقتصار على دراسة نمو الدخل فقط، بل يتم الأخذ في الاعتبار ما يُعرف بـ «Pro-Poor Growth». ويُقصد به التغير في التوزيع النسبي للدخول لصالح الفقراء نتيجة لزيادة النمو[٢٥].

ج ـ الركود الاقتصادي

يُعرّف الركود الاقتصادي بأنه انخفاض معنوي في مستوى النشاط الاقتصادي ينتشر على مستوى الاقتصاد، ويستمر أكثر من عدة أشهر، ويظهر بوضوح على بعض المتغيّرات الاقتصادية، منها: الدخل، والبطالة، ومستوى الإنتاج. ووفقاً لهذا التعريف، يتم استخدام عدة مقاييس للتعبير عن الركود الاقتصادي، منها الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل البطالة، ومستوى الدخل، ومستوى المبيعات[٢٦].

(٢٢) يتّضح من الشكل الرقم (١) العلاقة التبادلية بين نمو الدخل وتغيّر توزيع الدخل من خلال استراتيجيات التنمية، غير أن تفسير هذه العلاقة ليس من أهداف هذه الدراسة، حيث يمكن أن تخصص لها دراسات مستفيضة.

(٢٣) Francois Bourguinon, *The Poverty-Growth-Inequality Triangle* (New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations, 2004), p. 3.

(٢٤) Kanbur, Ibid., p. 5.

(٢٥) Catherine Pattillo, Sanjeev Guta and Carey Kevin, «Growing Pains,» *Finance and Development*, vol. 43, no. 1 (March 2006).

(٢٦) Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, «What Is a Recession,» *Finance and Development*, vol. 40, no. 1 (2009).

وعلى الرغم من أن النماذج المفسرة للتقلبات الاقتصادية (التي يعتبر الركود إحدى مراحلها)، لم تدرس صراحة أثر الركود في الفقر، إلا أن هذه النماذج ربطت بين الركود وبعض المتغيّرات الاقتصادية التي تؤثر بدورها في معدل الفقر. ومن هذه المتغيّرات معدل البطالة.

لقد أوضح نموذج الإفراط في الاستثمار للاقتصادي ويكسل (Wicksell) أن التراكم الرأسمالي الثابت يزيد في فترات الرواج بسبب الاختراعات الحديثة، وتنتج من ذلك زيادة الأرباح والإنتاج والتشغيل. ويستمر الوضع إلى أن تصبح المدخرات غير كافية لتمويل الاستثمارت، ويبدأ الاستثمار في التراجع، وينخفض كل من الأرباح والإنتاج والأجور، ويتم الاستغناء عن العمالة، وذلك في فترات الركود. كما أوضح نموذج كاينز (Keynes) أن حدوث تقلبات صغيرة في الاستثمار يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في الناتج والتوظف، وذلك من خلال آلية عمل المضاعف. وعلى ذلك، فإن حدوث ركود وانخفاض مستوى الاستثمار سوف يؤدي إلى انخفاض مضاعف في كل من الناتج والتوظف، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير.

أما بالنسبة إلى الاقتصادي صاميولسن (Samuelson) الذي أضاف فكرة أثر المعجل إلى الفكر الاقتصادي، فقد أوضح أن زيادة (انخفاض) الاستثمار تؤدي إلى زيادة (انخفاض) مضاعفة في الدخل من خلال أثر المضاعف، الذي يؤدي إلى زيادة (انخفاض) مرة أخرى في الاستثمار من خلال أثر المعجل. وعلى ذلك، فإن تحليل صاميولسن يعتمد على العلاقة التبادلية بين الاستثمار والدخل، التي من خلالها يحدث تقلب في مستوى التشغيل. وبالتالي، فإن إدخال أثر المعجل في التحليل يفسر ارتفاع مستويات البطالة بشكل لا يستطيع أن يفسرها أثر المضاعف بمفرده[٢٧].

أما الاقتصادي فريدمان (Friedman)، فقد ربط بين الركود الاقتصادي والبطالة من خلال منظور نقدي. ففي حالة الرواج وزيادة المعروض النقدي يزيد التشغيل بسبب رفع أصحاب العمل الأجر الاسمي من جهة، وعدم إدراك العمال في بادئ الأمر حدوث تضخم من جهة أخرى. أما في حالة الركود، فينكمش المعروض النقدي، وينخفض الاستثمار والتشغيل، وتزيد معدلات البطالة[٢٨].

وبالنسبة إلى نماذج الدورات الحقيقية، فقد أكدت أن صدمات العرض تؤدي إلى حدوث تقلبات في الناتج والتوظف. وتعتمد هذه النماذج في تفسير التقلبات الاقتصادية على فكرة الإحلال بين العمل والفراغ. فعند حدوث ركود واتجاه الأجور إلى الانخفاض يحلّ العمال أوقات الفراغ محل ساعات العمل، وبالتالي تزيد البطالة. وقد افترضت هذه النماذج ارتفاع مرونة عرض العمل بالنسبة إلى الأجور[٢٩].

(٢٧) H. L. Ahuja, *Macroeconomics: Theory and Policy* (New Delhi: S. Chand and Company Ltd., 2002), pp. 246-257.

(٢٨) Robert J. Gordon, *Macroeconomics*, 5th ed. (London: Glenview, Illinois, 1990), p. 196.

(٢٩) Riccardo Fiorito and Tryphon Kollintzas, «Stylized Facts of Business Cycles in the G7 from A Real Business Cycles Perspective,» *European Economic Review*, vol. 38 (1994), p. 257.

وفقاً لنماذج التقلبات الاقتصادية السابقة، يتضح أن ارتفاع معدلات البطالة يعتبر أحد مؤشرات الركود الاقتصادي، فحدوث ركود يعني الاستغناء عن العمالة القائمة. وأول فئة يتم الاستغناء عنها تكون فئة العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة ذات الإنتاجية المنخفضة، ويؤدي ذلك إلى فقدان هذه الفئة مصدر دخلها، وانخفاض مستوى معيشتها(٣٠). ومن ناحية أخرى، غالباً ما يتم الاحتفاظ بالعمالة الماهرة للاستفادة منها عند استعادة النشاط، ولارتفاع تكلفة الحصول عليها بعد ذلك. ويكون نتيجة هذا الوضع هو حدوث تفاوت في توزيع الدخول وارتفاع معدلات الفقر(٣١).

خلاصة ما سبق، هو أن النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي) له تأثير عكسي في معدلات الفقر. أما زيادة التفاوت في توزيع الدخل (أي اقتراب قيمة معامل جيني من الواحد)، وسيادة الركود الاقتصادي (ارتفاع معدلات البطالة)، فلهما تأثير طردي في معدلات الفقر.

٣ ـ نتائج بعض الدراسات السابقة

توالت الكثير من الدراسات المهتمة بالتعرّف على أثر كل من نمو الناتج، ونمط توزيع الدخل، والركود الاقتصادي، في الفقر في الدول النامية. وفي ما يلي نقدم عرضاً مختصراً لنتائج بعض من هذه الدراسات.

الجدول الرقم (١)
عرض مختصر لنتائج بعض الدراسات المهتمة بالتعرّف على أثر كل من نمو الناتج ونمط توزيع الدخل والركود الاقتصادي في الفقر في الدول النامية

دراسة	عيّنة الدراسة	نتائج الدراسة
Gillermo Cruces and Quentin Wodon (2003)	الأرجنتين (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢)	أوضحت الدراسة تعرض الأرجنتين لركود عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢. وكان لذلك أثر في انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل (فئة الشباب) من حوالى ٤ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى حوالى ـ ٢٠ بالمئة عام ٢٠٠٢. وبالنسبة إلى معدل البطالة، فقد بلغ ١٨,٨ بالمئة عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل إلى ١٢ بالمئة عام ١٩٩٨ بسبب انتعاش الاقتصاد، إلا أنه زاد مرة أخرى إلى ٢٣ بالمئة عام ٢٠٠٢ إثر سيادة حالة الركود عام ٢٠٠٢. وفي ما يخص معدل الفقر، فقد زاد من ٢٨,٦ بالمئة عام ١٩٩٨ إلى ٣٨,٣ بالمئة عام ٢٠٠١، ثم قفز إلى ٥٣ بالمئة عام ٢٠٠٢.

يتبــع

(٣٠) Sharon Parrott, «Recession Could Cause Large Increase in Poverty and Push Millions Into Deep Poverty,» Center of Budget and Policy Priorities (2008), p. 12.

(٣١) Emanuele Baldacci, Luiz De Mello and Gabriela Inchauste, «Financial Crises, Poverty and Income Distribution,» *Finance and Development*, vol. 39, no. 1 (2002).

تابـــع

Emanuele Baldacci, Luiz De Mello and Gabriela Inchauste (2002).	المكسيك (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦)	صاحب الركود الاقتصادي الراجع إلى الأزمة المالية التي تعرّض لها الاقتصاد عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ ارتفاعاً في معدل البطالة بمقدار ٧,٤ بالمئة، وارتفاع معدل الفقر بمقدار ٥٩,٩ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦).
Dani Rodrik (2000)	بعض الدول النامية	أوضحت الدراسة أن انخفاض الفقر الراجع إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على هيكل توزيع الدخل. فقد انخفض معدل الفقر في الدول التي صاحب النمو فيها عدالة أكبر في توزيع الدخول (مثل مصر، بنغلاديش، تايوان)، في حين زاد معدل الفقر في الدول التي صاحب فبها النمو سوء في توزيع الدخل (مثل الصين، والتشيلي).
Pierre-Richard Agenor (2001)	البرازيل (١٩٨١ ـ ١٩٩٩)	أوضحت الدراسة أن الفقر يزيد بمعدل كبير خلال فترات الركود، مقارنة بانخفاض بسيط خلال فترات استعادة النشاط. وقد بررت الدراسة ذلك بأن المنشآت عند استعادة نشاطها تهتم بزيادة رأس المال، ورفع إنتاجية العمالة القائمة، مما يؤدي إلى عدم إتاحة فرص عمل للعاطلين، خاصة غير المتعلمين ومنخفضي المهارة، وهم غالباً ما ينتمون إلى الفئات الفقيرة.
C. M. Reyes (1999)	الفلبين (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)	أدت الأزمة المالية التي تعرّضت لها البلاد عام ١٩٩٧ إلى حدوث ركود، حيث زاد عدد المصانع التي أغلقت أبوابها عام ١٩٩٨ بثلاثة أضعاف عددها عام ١٩٩٧، وأغلب من تمّ الاستغناء عنهم هم العمالة الفقيرة غير الماهرة. وقد زاد معدل الفقر بمقدار ٣ بالمئة عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧، كما زاد معامل جيني من ٠,٤٥ عام ١٩٩٤ إلى ٠,٤٩ عام ١٩٩٧ نتيجة لزيادة عدم العدالة في توزيع الدخول.
N. Lusting (1999)	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. سنوات الدراسة اختلفت وفقاً للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها كل دولة	أوضحت الدراسة أن الركود الاقتصادي الذي تعرّضت له البلاد نتج منه انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونمو معدل الفقر وزيادة عدم العدالة في التوزيع.
Garbis Iradian (2005)	٥٥ دولة نامية خلال السنوات ١٩٦٥ ـ ٢٠٠٣	استنتجت الدراسة أن ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج وانخفاض معامل جيني يؤديان إلى انخفاض معدل الفقر في الدول محل الدراسة.

ثانياً: الإطار التطبيقي

١ ـ منهجية الدراسة

الهدف من هذا الجزء هو اختبار فرضية الدراسة المتمثلة في وجود أثر معنوي للركود الاقتصادي في الفقر. ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم تقدير النموذج التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + u_t \qquad (١)$$

حيث:

Y_{it} : المتغير التابع.

X_{it} : المتغيرات المستقلة.

u_{it} : الخطأ العشوائي.

لتقدير النموذج السابق، يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares).

وعلى الرغم من أن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر أداة جيدة للتعرّف على معنوية المتغيّرات المفسرة واتجاه تأثيرها في المتغير التابع، فإن عدم إدراج بعض المتغيّرات المفسرة في النموذج سوف يؤدي إلى تحيّز النتائج (Omitted Variable Bias) عند تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على نموذج الانحدار المتعدد.

وأحد أسباب عدم إدراج المتغيّرات هو أنها غير مشاهدة (Unobserved)، خاصة عند استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). والمتغيّرات غير المشاهدة في السلاسل الزمنية المقطعية تنقسم إلى نوعين: فهي إما أن تكون مختلفة في ما بين الدول محل الدراسة، ولكنها لا تتغير في الدولة نفسها عبر فترة زمنية معينة (مثال على ذلك العادات الاجتماعية المحلية في الدولة)، أو أنها لا تتغير في ما بين الدول، ولكنها تتغير عبر الزمن (مثال ذلك صدمة عرض أو صدمة طلب تتأثر بها كل الدول في فترة زمنية معينة، وتختلف حدتها خلال فترات زمنية أخرى). وفي حالة عدم أخذ هذه المتغيّرات في الاعتبار، فسوف تكون متضمنة في الخطأ العشوائي. وهذا الوضع سوف يؤدي إلى تحيّز نتائج القياس، نظراً إلى أن هذه المتغيّرات يمكن أن تكون مرتبطة بأحد المتغيّرات المفسرة أو تكون مفسرة للمتغيّر التابع[٣٢].

وعلى ذلك، فإن النموذج المستخدم يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_{it} + \beta_i X_{it} + u_{it} \qquad (٢)$$

$$u_{it} = Z_i + V_t + \in_{it} \qquad (٣)$$

حيث إن:

Y_{it} : متغير تابع.

X_{it} : المتغيرات المفسرة.

(٣٢) James H. Stock and Mark W. Watson, *Introduction to Econometrics*, Addison-Wesley Series in Economics (New York: Pearsonn Education, 2007), p. 237.

u_{it} : حدّ الخطأ ويحتوي على المتغيّرات غير المشاهدة المتغيرة عبر الدول Z_i، والمتغيّرة غير المشاهدة عبر الزمن V_i.

ومن أجل حلّ مشكلة أثر المتغيّرات المحذوفة (Omitted Variables Effects) عند تطبيق أسلوب المربعات الصغرى العادية، يجب استخدام نموذج المؤثرات الثابتة (Fixed-Effects Model). ويتميز هذا النموذج بأنه يأخذ في الاعتبار أثر المتغيّرات التي تتغير في ما بين الدول ولا تتغير عبر الزمن (Cross-Section Fixed Effects)، وأثر المتغيّرات التي لا تتغير في ما بين الدول وتتغيّر عبر الزمن (Time Fixed Effects)[٣٣].

وبالتالي، يكون النموذج المطبّق كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_i X_{it} + \gamma_2 D_{2i} + ----+ \gamma_n D_{ni} + \eta_2 F_{2t} + ------+ \eta_T FT_t + u_{it} \quad (٤)$$

حيث إن:

$\beta_0, \beta_1, \gamma_2 --- \gamma_n, \lambda_2 --- \gamma_T$: معلمات النموذج

$D_2 ----D_{ni}$: المتغير الصوري الذي يعبّر عن Cross-Section Fixed Effects

$F_2 ----FT_t$: المتغير الصوري الذي يعبّر عن Time Fixed Effects

ويبدأ المتغيّر الصوري من D_{2i}، لأنه إذا تم إجراء انحدار لنموذج المؤثرات الثابتة يحتوي على مقطع، فضلاً على:

- متغير صوري $D_{1i} = 1$ عندما $i = 1$ وغير ذلك يساوي صفراً؛
- ومتغير صوري $D_{2i} = 1$ عندما $i = 2$ وغير ذلك يساوي صفراً؛
- ومتغير صوري $D_{ni} = 1$ عندما $i = n$ وغير ذلك يساوي صفراً؛

فسوف يؤدي ذلك إلى الوقوع في مصيدة المتغيّرات الصورية (Dummy Variables Trap)، التي تتمثل في وجود ارتباط ذاتي تام (Perfect Multicollinearity) بين المقطع والمتغيّر الصوري. لذلك، تم حذف المتغيّر الصوري D_{li}. ويسري القول نفسه بالنسبة إلى المتغيّر الصوري F_{lt}. وينتج من ذلك ظهور نموذج المؤثرات الثابتة (Fixed Effects Model) بالشكل الموضح في المعادلة الرقم (٤)[٣٤].

وبما أن نتائج القياس يجب أن تخلو من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، فسوف يتم تطبيق أسلوب «Ordinary Least Squares Robust-Clusters» على نموذج المؤثرات الثابتة

(٣٣) G. Iradian, «Inequality, Poverty and Growth: Cross-Country Evidence,» *International Monetary Fund*; Working Paper no. 28 (2005), pp. 25-26.

(٣٤) Stock and Watson, Ibid., p. 357.

في المعادلة الرقم (٤). ويتميز هذا الأسلوب بأنه يقسم الأخطاء إلى مجموعات (Clusters)، بحيث يمكن أن تكون الأخطاء مرتبطة في المجموعة نفسها، ولكن يفترض أن الأخطاء غير مرتبطة في ما بين المجموعات. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب في دراسة مولر (Moller, S. et al., 2002) للتعرّف على محددات الفقر في أربع عشرة دولة متقدمة باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data).

٢ ـ نتائج القياس

من أجل اختبار فرضية الدراسة تم تطبيق أسلوب «Ordinary Least Squares Robust-Clusters» على النموذج التالي مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات الثابتة.

$$Pov = \alpha + \beta_1 Une + \beta_2 Gini + \beta_3 GDPG + u_i \quad (٥)$$

حيث إن:

Pov: معدل الفقر(النسبة المئوية للسكان التي تعيش عند خط دخل ١,٢٥ دولار في اليوم)[٣٥].

Une: معدل البطالة في الدول محل الدراسة (كمؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي).

Gini Index: معامل جيني، وهو مؤشر يقيس العدالة أو التفاوت في توزيع الدخل.

GDPG: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

u_i: خطأ عشوائي.

تم اختيار المتغيّرات المفسرة لهذا النموذج، وهي محددات الفقر، وفقاً لما تقول به النظرية الاقتصادية، وما استنتجته بعض الدراسات التطبيقية، مثل:

Hoynes, H.W. et al, (2006), Iradian, G.,(2005),

Gottschalk, P., (1997). Moller, S. et al (2002).

وقد قُدر النموذج السابق باستخدام بيانات غير منتظمة (Unbalanced) لعدد ٢٦ دولة نامية[٣٦]، خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧). واختيرت الدول محل الدراسة من مجموعة الدول

(٣٥) تمّ اختيار مفهوم الفقر المطلق لتقدير النموذج، نظراً إلى توفر بياناته للدول محل الدراسة. ويعبّر ذلك عن خط الفقر المدقع، حيث يحصل الفرد على ما قيمته ١,٢٥ دولار في اليوم.

(٣٦) الدول النامية محل الدراسة موزعة وفقاً للمجاميع الإقليمية:

ـ دول عربية: مصر، والأردن، والمغرب، وتونس.

ـ دول جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، والفيليبين، وسري لانكا، وتايلاندا.

ـ دول أمريكا اللاتينية: كولومبيا، وكوستاريكا، والإكوادور، والسلفادور، وهندوراس، وجامايكا، والمكسيك، وبنما، وباراغوي، والبيرو، وفنزويلا.

ـ دول شرق أوروبا: أرمينيا، وآذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيرستان، ورومانيا، والاتحاد الروسي.

المتوسطة الدخل[٣٧] (التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي ما بين ٨٧٦ إلى ١٠٧٢٥ دولار سنوياً)، وذلك وفقاً لتصنيف **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨.** وفي ما يتعلق بمصدر البيانات، فتم الاعتماد بشكل أساسي على بيانات (World Development Indicators (WDI), on Line Database)، وتمت الاستعانة ببيانات (International Financial Statistics (IFS), on Line Database) للحصول عل بعض البيانات الخاصة بمعدل البطالة التي لم تكن متوفرة في (WDI). كما تمت الاستعانة ببعض بيانات معامل جيني من دراسة إراديان (Iradian, G., 2005)

وباستخدام بيانات الدول محل الدراسة في تقدير المعادلة الرقم (٥)، حصلنا على النتائج التالية:

$$Pov = \underset{(0.34)}{1.05} - \underset{(-1.6)}{0.065^{***}} GDPG + \underset{(2.4)}{0.167^{*}} Gini + \underset{(2.19)}{0.225^{**}} Une$$

$$F.\ Statistics = 34.2 \quad R^2 = 0.81$$

حيث (*)، (**)، (***) معنوية عند مستوى معنوية ١ بالمئة، و٥ بالمئة، و١٠ بالمئة على التوالى.

يتضح من نتائج القياس قدرة المتغيّرات المفسرة، المتمثلة في معدل النمو، ومعامل جيني، ومعدل البطالة في تفسير ٨١ بالمئة من تغيّرات معدل الفقر في الدول النامية محل الدراسة.

ويظهر من النتائج الأثر المعنوي السالب للنمو الاقتصادي في الفقر. فارتفاع معدل نمو الناتج يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الأثر سوف يزيد إذا صاحبت النمو عدالة أكبر في التوزيع، ويحدث العكس في حالة زيادة التفاوت في التوزيع. وتوضح النتائج الأثر المعنوي الموجب لتوزيع الدخل على الفقر. فانخفاض قيمة معامل جيني تؤدي إلى انخفاض الفقر في الدول محل الدراسة. وتوضح النتائج الأثر المعنوي الموجب لمعدل البطالة في الفقر، فارتفاع معدل البطالة الذي يعكس سيادة الركود الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر.

وعلى ذلك، فإن استمرار الركود الذي تعانيه أغلب دول العالم يترجم في استمرار البطالة الناتجة من هذا الركود، وبالتالي استمرار معاناة فئات كثيرة من الفقر. ومن ناحية أخرى، سوف يزيد التفاوت في التوزيع نتيجة لفقد فئات من المجتمع مصدر دخلها، وهي

(٣٧) تمّ اختيار الدول النامية متوسطة الدخل دون الدول المنخفضة الدخل، لعدم توفر البيانات لأغلب الدول المنخفضة الدخل.

غالباً ما تكون الفئات الفقيرة المحدودة المهارة والتعليم، مقابل احتفاظ أغلب الفئات الغنية بوظائفها نتيجة لتميّزها بالمهارة وارتفاع مستوى تعليمها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية الراهنة أدت إلى تراجع معدلات النمو على مستوى العالم، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، مما أثر سلباً في معدل الفقر. وبالتالي، فإن انخفاض معدلات النمو، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة معدلات البطالة التي يعانيها العالم حالياً سوف يلقي بعبء كبير على كاهل الفقراء. ويلقي هذا الوضع بظلال الشك حول إمكانية تحقيق أحد أهداف الألفية الثالثة المتمثل في تخفيض عدد الفقراء عام ٢٠١٥ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠.

ثالثاً: تطور الفقر ومحدداته في الاقتصاد المصري

يعاني الاقتصاد المصري، مثل كثير من الدول النامية، ارتفاع معدلات الفقر، مما يعتبر تحدياً أمام صانع السياسة الاقتصادية للحدّ من وطأته. وبطبيعة الحال، سوف يزداد التحدّي صعوبة إثر الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. ويعتبر التعرّف على محددات الفقر هو الخطوة الأولى في طريق الحدّ منه، حيث إن صياغة وتطبيق سياسات للتحكّم في هذه المحددات سوف ينعكس على معدلات الفقر بالانخفاض. وقد تمت الإشارة في المبحثين الأول والثاني من الدراسة إلى أن كلاً من معدل نمو الناتج، وهيكل توزيع الدخل، ومعدل البطالة، له تأثير معنوي في معدل الفقر في الدول النامية، ومنها مصر. وعلى ذلك، استهدف هذا المبحث من الدراسة تحليل تطور هذه المحددات منذ عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥[٣٨]، وتحليل علاقتها بتطور معدل الفقر في الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة. كما تمّت دراسة تطور بعض من هذه المتغيّرات خلال الفترة (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)، وذلك وفقاً لما هو متاح من بيانات.

ومما لا شك فيه أن نتائج التحليل سوف تعطي لنا تصوراً لما سوف يكون عليه وضع الفقر نتيجة الركود الاقتصادي الذي يعانيه الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. ولإجراء

(٣٨) تمّ اختيار العام ١٩٩٠/ ١٩٩١ كبداية للتحليل، نظراً إلى أنه العام الذي بدأ فيه تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اشتمل على سياسات لعلاج الكثير من الاختلالات في الاقتصاد المصري، ومن ثم السير بخطى سريعةً في التنمية والنمو الاقتصادي. وتمّ إنهاء التحليل عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، نظراً إلى أن آخر بحث مسح عن ميزانية الأسرة والإنفاق والاستهلاك الذي تمّ على أساسه تقدير معدلات الفقر وهيكل توزيع الدخول، كان عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. مع العلم أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقوم بإعداد مسح عن ميزانية الأسرة والإنفاق والاستهلاك بشكل منتظم كل خمس سنوات تقريباً، وذلك منذ عام ١٩٩٠/ ١٩٩١. أمّا قبل ذلك التاريخ، فقد كان يتمّ المسح بشكل غير منتظم منذ العام ١٩٥٨.

«Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update,» World Bank, Ministry of Economic Development (2007), p. 12.

غير أن وزارة التنمية الاقتصادية قامت بتحديث بعض البيانات الخاصة بالفقر عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وسوف يتم استخدام هذه البيانات وفقاً لما يخدم البحث.

«Egypt, Achieving The Millennium Goals, A Midpoint Assessment,» World Bank, Ministry of Economic Development (2008), p. 1.

هذا التحليل تمت الاستعانة ببيانات «World Development Indicators»(٣٩) للتعرّف على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد المصري، وببيانات «IFS» للتعرّف على معدل البطالة. كما تمّت الاستعانة بدراسة البنك الدولي(٤٠)، ودراسة هناء خير الدين وهبة نصار(٤١) للحصول على القيم الخاصة بمقاييس الفقر التي تم حسابها من مسوح ميزانية الأسرة والإنفاق والاستهلاك التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١ ـ مقاييس الفقر

يعتبر خط الفقر وفقاً للدخل من مقاييس الفقر الذي يتم الاعتماد عليها في المقارنات الدولية، حيث يعكس الدخل مدى القدرة على الحصول على الاحتياجات التي تعدّ المحدد الأساسي لمستوى المعيشة. غير أن الاعتماد على هذا المقياس تشوبه عدة عيوب، منها عدم تطابق مستوى المعيشة مع مستوى الدخل، واختلاف الأسر في الحجم والتركيب العمري، بالإضافة إلى عدم دقة البيانات المجمّعة، نظراً إلى ما تقوم به بعض الأسر من عدم الإفصاح عن دخلها الفعلي لتفادي الضرائب أو للاستمرار في الحصول على إعانات. لذلك، عند تقدير خط الفقر القومي، يتم الاعتماد على بيانات الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، كأقرب بديل لدخل الأسرة، ولتميّزه بالارتباط بمستوى المعيشة. ويتم تقدير الإنفاق الاستهلاكي من خلال مسوح ميزانية الأسرة التي تشتمل على بيانات عن الإنفاق والاستهلاك الفعلي. غير أن الاعتماد على الإنفاق كمؤشر لمستوى الفقر لا يخلو هو الآخر من العيوب، نظراً إلى أنه لا يأخذ في الاعتبار ما تحصل عليه الأسرة من خدمات صحية وتعليمية ودعم الأسعار من قبل الدولة(٤٢). ويعكس خط الفقر القومي الحد الأدنى من الموارد المطلوبة في دولة ما لتخليصها من الحرمان من الاحتياجات الأساسية. وغالباً ما يتم تقدير هذا الخط اعتماداً على تكلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية(٤٣).

وقد قام البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية في دراسة لهما(٤٤) بتقدير خط الفقر القومي للاقتصاد المصري لعام ٢٠٠٥، اعتماداً على بيانات مسوح ميزانية الأسرة والدخل والاستهلاك. وأوضحت الدراسة أن من ينفق في المتوسط أقل من ٩٩٥ جنيهاً سنوياً يعتبر من فئة الفقر المدقع (Extreme Poverty) (وهي الفئة التي ليست لديها القدرة على الحصول على

(٣٩) World Bank, World Development Indicators, <data.worldbank.org/indicator>, and International Financial Statistics (IFS), <http://www.imfstatistics.org/>.

(٤٠) «Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update».

(٤١) هناء خير الدين وهبة الليثي، «العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر: ١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٠٦)، ورقة العمل الرقم ١١٥.

(٤٢) شريف محمد علي، «الإنفاق وتوزيع الدخل بمصر (المفهوم ـ الحجم ـ السياسات)،» **مصر المعاصرة**، العدد ٤٩٠ (٢٠٠٨)، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٤٣) «Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update,» p. 13.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

الاحتياجات الأساسية من الغذاء)، ومن ينفق في المتوسط أقل من ١٤٢٣ جنيهاً سنوياً يعتبر من فئة الفقراء أو الفقر المطلق (Absolute Poverty) (وهي الفئة التي تنفق أقل مما هو مطلوب لتغطية الحدّ الأدنى من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية). أما من يتراوح إنفاقه في المتوسط ما بين ١٤٢٣ و١٨٥٤ جنيهاً سنوياً، فيعتبر من فئة القريبين من الفقر (Near Poverty) (وهي الفئة التي تنفق على احتياجاتها الأساسية الغذائية وعلى بعض الاحتياجات غير الغذائية). ويمثل إجمالي الفقراء مجموع الفئات الثلاث (الفقر المدقع + الفقر المطلق + القريبين من الفقر). ويوضح الجدول الرقم (٢) تطور حجم الفقراء في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥).

الجدول الرقم (٢)
حجم الفقراء وغير الفقراء في مصر خلال الفترة
(١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)

	١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠		٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥		التغير في العدد والنسبة	
	العدد بالألف نسمة	نسبة الفقراء إلى عدد السكان	العدد بالألف نسمة	نسبة الفقراء إلى عدد السكان	العدد	نسبة الفقراء إلى عدد السكان
فقر مدقع	١٨٦٠	٢,٩	٢٦٤٠	٣,٨	+٧٨٠	+٣١
فقراء(*)	١٠٧٢٠	١٦,٧	١٣٥٩٠	١٩,٦	+٢٧٨٠	+١٧
قريبون من الفقر	١٦٥٩٠	٢٥,٩	١٤٥٨٠	٢١	+٢٠١٠	ـ ١٩
إجمالي الفقراء(**)	٢٧٣٢٠	٤٢,٦	٢٨١٧٠	٤٠,٥	+٨٦٠	ـ ٥
غير الفقراء	٣٦٧٥٠	٥٧,٤	٤١٣١٠	٥٩,٥	+٤٥٦٠	+٤
إجمالي عدد السكان	٦٤٠٧٠	١٠٠	٦٩٤٩٠	١٠٠	+٥٤١٠	

(*) تشمل الفقر المدقع.
(**) إجمالي الفقراء = الفقراء + القريبين من الفقر.
المصدر: «Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update,» World Bank, Ministry of Economic Development (2007), p. 4.

يتضح من الجدول الرقم (٢) أن إجمالي الفقراء في مصر كانوا يمثلون حوالى ٤٠ بالمئة من إجمالي السكان، بعدد يبلغ حوالى ٢٨,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، منهم ٣,٨ بالمئة في مستوى فقر مدقع بعدد سكان يبلغ ٢,٦ مليون نسمة، و١٩,٦ بالمئة في مستوى فقراء (فقر مطلق) بعدد سكان يبلغ ١٣,٦ مليون نسمة، و٢١ بالمئة قريبون من الفقر بعدد سكان يبلغ ١٤,٦ مليون نسمة. وعلى الرغم من انخفاض نسبة إجمالي الفقراء إلى عدد السكان بمقدار ٥ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، إلا أنه بدراسة هيكل الفقر اتضح أن نسبة الفقر المدقع زادت بمقدار ٣١ بالمئة، ونسبة الفقر المطلق زادت بمقدار ١٧ بالمئة، في حين انخفضت نسبة الأفراد القريبين من الفقر بمقدار ١٩ بالمئة.

وفي دراسة لهناء خير الدين وهبة الليثي(٤٥)، تم تقدير قيمة مقاييس الفقر الكلية خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥). وتتمثل مقاييس الفقر الكلية في نسبة الفقر P_0 (نسبة الفقراء [فقر مدقع + فقر مطلق] إلى إجمالي عدد السكان)، وفجوة الفقر P_1 (الحد الأدنى من الإنفاق اللازم لنقل الفقراء من تحت خط الفقر إلى فوق خط الفقر)، وحدة الفقر P_2 (يقيس درجة التفاوت في التوزيع تحت خط الفقر)، وذلك كما يظهر في الجدول الرقم (٣).

الجدول الرقم (٣)
قيم مقاييس الفقر الكلية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)

(نسبة مئوية)

السنوات / المؤشر	١٩٩٠/ ١٩٩١ (*)	١٩٩٥/ ١٩٩٦	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥
P_0	٢٤,١٨	١٩,٤١	١٦,٧٤	١٩,٥٦
P_1	٦,٥٤	٣,٣٩	٢,٩٧	٣,٩٠
P_2	٢,٧٧	٠,٩١	٠,٨٠	١,٠٩

(*) تقديرات ١٩٩٠/ ١٩٩١ تمت على أساس خط الفقر للفرد، أما بقية التقديرات فتمت على أساس خط الفقر للأسرة، والمحسوب كمجموع خطي الفقر الغذائي والفقر غير الغذائي وفقاً لتكلفة الاحتياجات الأساسية. وتمت الاستعانة بمسوح ميزانية الأسرة المشتملة على بيانات خاصة بالدخل والإنفاق والاستهلاك لإجراء هذه التقديرات.

المصدر: هناء خير الدين وهبة الليثي، «العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر: ١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٠٦)، ص ٩.

ويتضح من الجدول الرقم (٣) أن قيم مقاييس الفقر الثلاثة تتحرك في الاتجاه نفسه. فقد انخفضت نسبة الفقر P_0 من ٢٤,٢ بالمئة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ١٩,٤ بالمئة عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦، ثم إلى ١٦,٧٤ بالمئة عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، غير أنها زادت في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، حيث بلغت ١٩,٥٦ بالمئة من إجمالي عدد السكان. وقد انخفضت فجوة الفقر P_1 من حوالى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ٣,٤ بالمئة عام ١٩٩٥٥/ ١٩٩٦، ثم إلى ٢,٩ بالمئة عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، إلا أنها زادت بعد ذلك لتبلغ ٣,٩ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. ويتضح من بيانات فجوة الفقر P_1 ضحالتها، خاصة خلال الفترة (١٩٩٥/ ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)، التي بلغت في المتوسط حوالى ٣,٤ بالمئة. وقد أوضحت دراسة للبنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية(٤٦) أن حوالى ٢,٣ بالمئة من السكان في مصر عام ٢٠٠٥ يقعون بين خط الفقر

(٤٥) قدّرت الدراسة مقاييس الفقر وفقاً لأربعة مسوح لميزانية الأسرة المتعلقة بتقدير الدخل والإنفاق والاستهلاك. انظر: خير الدين والليثي، «العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر: ١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» ص ٩.

(٤٦) «Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update,» p. 18.

(المدقع + المطلق) وما تحته بخمسين جنيهاً، وبالتالي فإن زيادة دخلهم/ إنفاقهم بحوالى ٤ جنيهات شهرياً (أسعار عام ٢٠٠٥) يعتبر كافياً لنقلهم فوق خط الفقر، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر P_0 من ١٩,٥٦ بالمئة إلى ١٧,٣ بالمئة. وبالنسبة إلى معامل حدة الفقر P_2 (الذي يوضح التفاوت في التوزيع تحت خط الفقر)، فقد انخفض من ٢,٧ بالمئة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ٠,٩١ بالمئة عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦، ثم إلى ٠,٨٠ بالمئة عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. وقد زاد بعد ذلك ليبلغ ١,٠٩ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.

٢ ـ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر

شهد الاقتصاد المصري تقلباً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥). فقد بدأت الحكومة المصرية في بداية التسعينيات بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي للخروج بالاقتصاد من المشاكل الاقتصادية التي عاناها خلال فترة الثمانينيات، ومن أجل زيادة التنمية ورفع معدل النمو الاقتصادي.

وقد تم البدء بتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، ثم برنامج التكيف الهيكلي. ونتج من تطبيق برنامج التثبيت ـ الذي استهدف كبح الطلب ـ انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[٤٧]، حيث بلغ ١,١ بالمئة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ مقابل معدل بلغ ٥,٧ بالمئة عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠. غير أن الشق الثاني من برنامج الإصلاح الاقتصادي ـ الذي استهدف زيادة العرض الكلي ـ فقد اشتمل على محاور، منها تشجيع القطاع الخاص للاستثمار، وتحويل ملكية الكثير من المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة، وإصلاح الجهاز الحكومي، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسعار الكثير من السلع المحلية، وإلغاء التوريد الجبري لبعض السلع[٤٨]. وقد انعكس ذلك على ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي زاد من ٢,٩ بالمئة عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ إلى ٤,٦ بالمئة عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥، ثم إلى ٥,٤٥ عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧، ووصل إلى ذروته عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، حيث بلغ ٦,١ بالمئة.

وبموجب تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي، أصبح الاقتصاد المصري مفتوحاً على العالم الخارجي، وبالتالي أكثر عرضة لتأثير الصدمات الخارجية. فقد تأثر الاقتصاد المصري بأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، وانخفاض إيرادات السياحة نتيجة حادث الأقصر عام ١٩٩٧، وهبوط أسعار النفط العالمي عام ١٩٩٨، وتراجع إيرادات قناة السويس، بالإضافة

(٤٧) مصدر بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من: World Bank, World Development Indicators, <http://data.worldbank.org/indicator>.

(٤٨) خضير حسن خضير، «سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على أزمة السيولة والركود في مصر،» ورقة قدّمت إلى: **مؤتمر أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر** (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة، ٢٠٠٣)، ص ١٢ ـ ١٣.

إلى أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١[٤٩]. وعلى المستوى المحلي، استمرت الكثير من المعوقات تؤثر في نشاط القطاع الخاص، كما تم اتباع سياسة نقدية متشددة عام ٢٠٠٠، هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الركود الريعي التي تتمثل في توظيف المدخرات في المضاربة على العملات الأجنبية والأراضي. ومن ناحية أخرى، تركّزت الاستثمارات العامة في مشروعات عملاقة، مثل مشروع توشكي وشرق التفريعة التي استحوذت على قدر كبير من الأصول المالية[٥٠].

وساهم كل ما سبق في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض من ٦,١ بالمئة عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ إلى ٥,٤ بالمئة عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ثم إلى ٢,٣ بالمئة عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢.

وقد استطاع الاقتصاد المصري أن يتخطى الأزمة التي تعرّض لها، وتمكّن من مواصلة النمو بخطى سريعة، حيث زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٣ بالمئة عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى ٣,٢ بالمئة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، ثم إلى ٤,٥ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. ويرجع اطراد النمو إلى انتعاش قطاع السياحة، وزيادة إيرادات قناة السويس، وزيادة صادرات السلع والخدمات، بالإضافة إلى الإصلاح المؤسسي، وتفعيل آليات السوق، مما انعكس على ارتفاع الاستثمارات[٥١].

وبتحليل العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والفقر[٥٢]، يتضح من الجدول رقم (٣) أنه في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ ارتبط ارتفاع نسبة الفقر P_0 البالغة ٢٤,١٨ بالمئة بتراخي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ ١,١ بالمئة.

وفي عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ارتبط انخفاض نسبة الفقر الى ١٩,٤١ بالمئة بارتفاع قيمة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي البالغة ٤,٩ بالمئة، وكذلك الحال عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، حيث ارتبط انخفاض نسبة الفقر P_0 إلى ١٦,٧٤ بالمئة بارتفاع قيمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغة ٥,٣ بالمئة. أما في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، فارتبط ارتفاع نسبة الفقر إلى ١٩,٥٦ بالمئة بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٤,٤٧ بالمئة.

(٤٩) «تقرير متابعة الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧،» وزارة التنمية الاقتصادية (مصر)، ص ١٨.

(٥٠) خضير، المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٥.

(٥١) «تقرير متابعة الأداء التنموي في إطار خطة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» وزارة التنمية الاقتصادية، ص ٢ ـ ١١.

(٥٢) في هذا الجزء، تمّت مقارنة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر في نقاط زمنية منفصلة، وهي السنوات التي يتوفر لها بيانات عن نسبة الفقر، مع ملاحظة أن النتائج قد تختلف إذا تمّت مقارنة نسبة الفقر بتغير معدل نمو الناتج خلال عام المسح مقارنة بالعام السابق له. فمثلاً انخفضت قيمة معدل نمو الناتج إلى ٤,٤٧ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ مقارنة بقيمته عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ التي بلغت ٥,٣ بالمئة، في حين إن قيمة معدل نمو الناتج عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ قد زادت إلى ٤,٤٧ بالمئة مقارنةً بقيمته عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ التي بلغت ٤ بالمئة.

الجدول الرقم (٤)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر خلال الفترة
(١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)

(نسبة مئوية)

السنوات / المؤشر	١٩٩٠/ ١٩٩١	١٩٩٥/ ١٩٩٦	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥
G	١,٠٧	٤,٩	٥,٣	٤,٤٧
P_0	٢٤,١٨	١٩,٤١	١٦,٧٤	١٩,٥٦

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩، و World Bank, World Development Indicators, <http://data.worldbank.org/indicator>.

٣ ـ نمط توزيع الدخل ونسبة الفقر

يعتبر معامل جيني من أكثر المقاييس استخداماً لقياس نمط توزيع الدخل. وبتتبع قيمة معامل جيني خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) في الاقتصاد المصري، يتضح أن نمط توزيع الدخل قد تحسن عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦، حيث بلغ ٠,٣٤ مقارنة بعام ١٩٩٠/ ١٩٩١، حيث بلغ ٠,٤٤، وذلك كما يظهر في الجدول الرقم (٥).

ويمكن تبرير التحسّن الملحوظ في منتصف التسعينيات إلي تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادي التي كان أحد محاورها هو تحرير الأسعار، وإلغاء التوريد الجبري للمحاصيل الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع الدخل الزراعي بشكل ملحوظ، وما لذلك من أثر إيجابي في توزيع الدخول[٥٣].

غير أن نمط التوزيع تدهور بشكل طفيف عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، حيث بلغ ٠,٣٦، ويمكن إرجاع ذلك إلى ركود مستوى النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة في ذلك العام. أما في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، فقد تراجعت قيمة معامل جيني إلى ٠,٣٢، مما يعكس تحسناً في توزيع الدخل.

وعلى وجه عام، يتضح تحسن في نمط التوزيع بمعدل بلغ في المتوسط حوالى ٢٨ بالمئة خلال فترة الدراسة. وقد ارتبط هذا التحسن بتنامي دور الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي بدأ نشاطه عام ١٩٩٢، كشبكة أمان اجتماعي لمساندة برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على خفض حدة الفقر، وإعادة توزيع الدخول، وتوفير فرص العمل.

(٥٣) خير الدين والليثي، «العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر: ١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥،» ص ١١.

ومنذ إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وحتى عام ٢٠٠٧، تم ضخّ أكثر من ١١ مليار جنيه، منها حوالى ٧ مليارات جنيه لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة، ومليار جنيه للمشروعات المتناهية الصغر، و٣ مليارات لبرنامج التنمية المجتمعية والبشرية. وقد ساهمت هذه البرامج جميعاً في توفير حوالى ٢,٢ مليون فرصة عمل منذ إنشاء الصندوق الاجتماعي، وتوفير سلع وخدمات مناسبة للفقراء، وزيادة دخول الفقراء، مما أدى إلى تحسن توزيع الدخل(٥٤). فقد أوضحت دراسة لوزارة التخطيط أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق قد زاد لدى أغلب السكان في مصر من ٢٦٧١ جنيهاً سنوياً عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٧٤ جنيهاً عام ٢٠٠٤، وهذا يعكس تحسناً في توزيع الدخل(٥٥).

وبتحليل العلاقة بين توزيع الدخل والفقر، يتضح من الجدول الرقم (٥) ارتباط ارتفاع نسبة الفقر P_0 البالغة ٢٤,١٨ بالمئة عام ١٩٩٠/١٩٩١، بارتفاع قيمة معامل جيني البالغة ٠,٤٤ (تدهور توزيع الدخل). وفي عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ارتبط انخفاض نسبة الفقر إلى ١٩,٤١ بالمئة، بانخفاض قيمة معامل جيني إلى ٠,٣٤ (تحسن التوزيع). أما في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، فقد ارتبط انخفاض نسبة الفقر إلى ١٦,٧ بالمئة، بارتفاع قيمة معامل جيني إلى ٠,٣٦، كما ارتبط ارتفاع نسبة الفقر إلى ١٩,٥٦ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، بانخفاض قيمة معامل جيني إلى ٠,٣٢.

الجدول الرقم (٥)
قيمة معامل جيني ومؤشر نسبة الفقر خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)

(نسبة مئوية)

السنوات / المؤشر	١٩٩٠/١٩٩١	١٩٩٥/١٩٩٦	١٩٩٩/٢٠٠٠	٢٠٠٤/٢٠٠٥
معامل جينى	٠,٤٤	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٢
P_0	٢٤,١٨	١٩,٤١	١٦,٧٤	١٩,٥٦

المصدر: خير الدين والليثي، المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١١.

ومما سبق، يتضح تضارب اتجاه العلاقة بين نمط التوزيع ونسبة الفقر خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير هذا الوضع بما تمّت الإشارة إليه في المبحث الأول من الدراسة

(٥٤) محمد عزمي مصطفى، «دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحدّ من الفقر ورؤية لإعادة توزيع الدخل،» ورقة قدّمت إلى مؤتمر: **نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨)، ص ٢٤١ و٢٥٢.

(٥٥) «Egypt, Achieving the Millennium Development Goals, Successes and Challenges,» Ministry of Planning (2005), p. 11.

الخاص بوجود أثرين يتسببان في تغيّر الفقر، هما أثر النمو، وأثر التوزيع. وبتحليل العلاقة بين تغيّر الفقر وكل من أثر النمو وأثر التوزيع خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)، يتضح تباين أثر التوزيع والنمو خلال الفترة محل الدراسة بأكملها، وخلال الفترات الفرعية، وذلك كما يتضح من الجدول الرقم (٦).

الجدول الرقم (٦)
أثر النمو والتوزيع في التغيرات في نسبة الفقر خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)

(نسبة مئوية)

	تغير نسبة الفقر نتيجة حدوث		
	نمو	إعادة التوزيع	التغير الفعلي
(١٩٩٠/١٩٩١ـ ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٥,٨٦٦	ـ ١٠,٤٨٦	ـ ٤,٦٢٠
(١٩٩٠/١٩٩١ـ ١٩٩٥/١٩٩٦)	٤,٨٩٠	ـ ٩,٦٦٠	ـ ٤,٧٧٠
(١٩٩٥/١٩٩٦ـ ١٩٩٩/٢٠٠٠)	ـ ٣,٦٣١	٠,٩٥٤	ـ ٢,٦٧٧
(١٩٩٩/٢٠٠٠ـ ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٤,٦٠٧	ـ ١,٧٨٠	٢,٨٢٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٣.

فقد أدى تحسن التوزيع إلى انخفاض نسبة الفقر P_0 بمقدار ١٠,٥ بالمئة خلال فترة الدراسة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)، في حين ارتبط أثر النمو بزيادة الفقر بنسبة ٥,٩ بالمئة، وقد كان الأثر الصافي هو تراجع نسبة الفقر بمقدار ٤,٦ بالمئة، إلا أن اتجاه العلاقة اختلف خلال الفترات الفرعية. فخلال الفترة الفرعية الأولى (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ١٩٩٥/ ١٩٩٦) كان أثر التوزيع ايجابياً في تخفيض نسبة الفقر بمقدار ٩,٦٦ بالمئة، في حين كان أثر النمو سلبياً في زيادة نسبة الفقر بمقدار ٤,٨ بالمئة. وكان الأثر الصافي هو انخفاض نسبة الفقر P_0 بمقدار ٤,٧ بالمئة.

وخلال الفترة الفرعية الثانية (١٩٩٥/ ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩/ ٢٠٠٠)، كان أثر التوزيع سلبياً، حيث حدث سوء في التوزيع بشكل طفيف أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر بمقدار ٠,٩ بالمئة. وعلى الجانب الآخر، كان للنمو أثر إيجابي ملموس في انخفاض الفقر، مما أثر في الأثر الصافي، وبالتالي انخفاض نسبة الفقر بمقدار ٢,٧ بالمئة.

وفي الفترة الفرعية الثالثة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) حدث تحسن في توزيع الدخل، مما انعكس على انخفاض نسبة الفقر بمقدار ١,٧ بالمئة. غير أن أثر النمو الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر بمقدار ٤,٦ بالمئة، كان أكبر من الأثر الناتج من تحسن التوزيع البالغ ١,٧ بالمئة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر بمقدار ٢,٨ بالمئة.

٤ ـ معدل البطالة ونسبة الفقر

كان لتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، أحد شقي سياسة الإصلاح الاقتصادي، منذ عام ١٩٩٠/١٩٩١، آثار انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم في معدل البطالة. فقد زاد معدل البطالة من ٨,٦ بالمئة عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٩,٦ بالمئة عام ١٩٩٠/١٩٩١. كما ساهم برنامج الإصلاح الهيكلي، الشق الثاني لسياسة الإصلاح، في زيادة معدل البطالة. فأحد محاور برنامج الإصلاح الهيكلي هو تحويل ملكية بعض المنشآت من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة، وإعادة هيكلة بعض المنشآت لتأهيلها للبيع، وتحسين أداء بعض المنشآت وإبقاؤها تحت مظلة قطاع الأعمال العام. وقد نتج من هذه الإجراءات الاستغناء عن جزء كبير من العمالة الزائدة في تلك المنشآت، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة.

فقد زاد معدل البطالة من ٩,٦ بالمئة عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٠,٩ بالمئة عام ١٩٩٢/١٩٩٣، ثم إلى ١١,٣ بالمئة عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥. غير أن الأثر السلبي لسياسة الإصلاح الاقتصادي على مستوى النشاط الاقتصادي لم يستمر، فقد أدى توفير بيئة اقتصادية ملائمة خلال تلك الفترة إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص، مما انعكس بشكل إيجابي على مستوى النشاط الاقتصادي وفرص التشغيل(٥٦). فقد انخفض معدل البطالة إلى ٨,٩ بالمئة عام ١٩٩٥/١٩٩٦، ثم إلى ٨,١ بالمئة عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩، إلا أن تعرّض الاقتصاد المصري لبعض الأحداث العالمية والمحلية غير المؤاتية الذي بدأً من عام ١٩٩٧، أثر في مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي في معدل البطالة، حيث زاد معدل البطالة من ٨,١ بالمئة عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ إلى ١٠,٤ بالمئة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، ثُم إلى ١١ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥(٥٧).

وبتتبع العلاقة بين معدل البطالة والفقر، يتضح من الجدول الرقم (٧) وجود ارتباط طردي بينهما. فقد ارتبط ارتفاع نسبة الفقر البالغة ٢٤,١٨ بالمئة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ بارتفاع معدل البطالة البالغ ٩,٦ بالمئة (الذي يعكس الركود الاقتصادي). كما ارتبط انخفاض نسبة الفقر إلى ١٩,٤١ بالمئة عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ بانخفاض معدل البطالة إلى ٨,٩ بالمئة (الذي يعكس انتعاش مستوى النشاط الاقتصادي). وفي عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ارتبط انخفاض نسبة الفقر إلى ١٦,٧٤ بالمئة بارتفاع طفيف في معدل البطالة إلى ٩ بالمئة. كما ارتبط ارتفاع نسبة الفقر إلى ١٩,٥٦ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ بارتفاع معدل البطالة إلى ١١,٠٣ بالمئة. وعلى وجه عام، يمكن استنتاج وجود علاقة طردية بين معدل البطالة والفقر.

(٥٦) The American Chamber of Commerce in Egypt, «Privatization in Egypt: An Update,» *Business Studies and Analysis Center* (1997), p. 12.

(٥٧) مصدر بيانات البطالة هو International Financial Statistics (IFS), <http://www.imfstatistics.org/>.

الجدول الرقم (٧)
معدل البطالة ونسبة الفقر
خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)

(نسبة مئوية)

المؤشر / السنوات	١٩٩٠/١٩٩١	١٩٩٥/١٩٩٦	١٩٩٩/٢٠٠٠	٢٠٠٤/٢٠٠٥
معدل البطالة	٩,٦	٨,٩	٩	١١,٠٣
P_0	٢٤,١٨	١٩,٤١	١٦,٧٤	١٩,٥٦

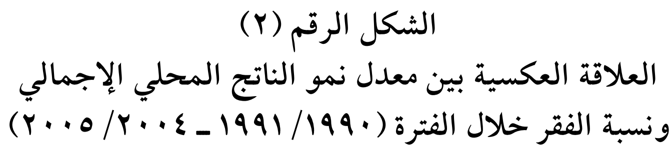
المصدر: المصدر نفسه، ومعدل البطالة، International Monetary Fund.

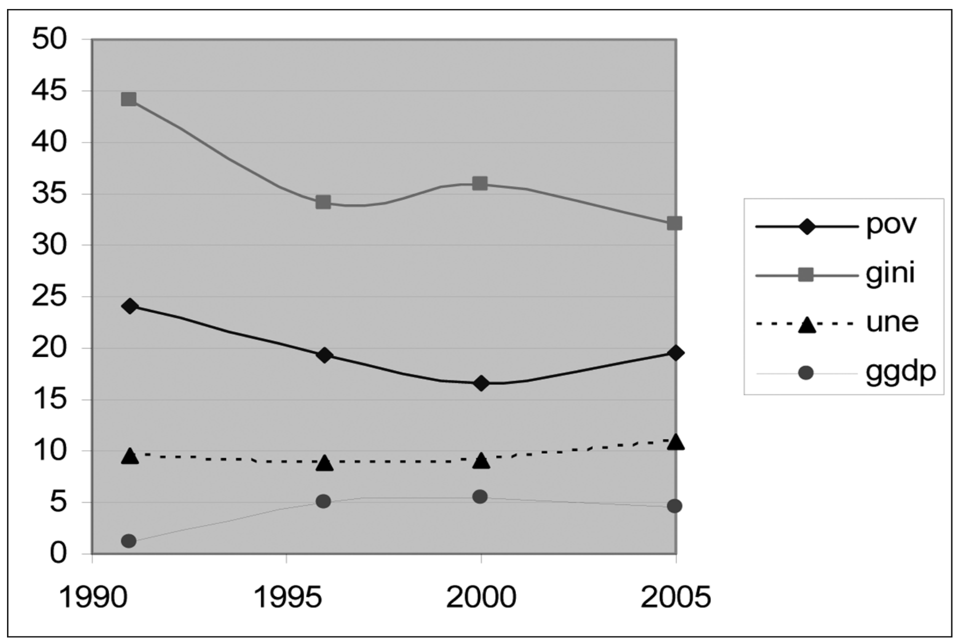
وعلى ذلك، فإن معدل الفقر في الاقتصاد المصري سوف يتأثر بسيادة الركود الاقتصادي. فأول الفئات التي تتأثر بالركود، ويزيد معدل البطالة فيها، هي الفئة الفقيرة، نظراً إلى انخفاض مستوى تعليمها ومهارتها. فقد أوضحت دراسة للبنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية[٥٨] على الاقتصاد المصري أن ٤٥ بالمئة من إجمالي القوة العاملة هي من الفقراء، وذلك عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.

كما أوضحت الدراسة أن مستوى التعليم المنخفض هو أحد خصائص الفقراء. فالأسر الفقيرة التي يعولها أُمي تمثل حوالى ٥٨ بالمئة من إجمالي عدد الفقراء في مصر، والأسر التي يعولها من يقرأ ويكتب تمثل ٢٢ بالمئة من إجمالي عدد الفقراء، أما الأسر التي اجتاز عائلها مستوى التعليم الأساسي فتمثل ١١ بالمئة من إجمالي عدد الفقراء. كما أوضحت الدراسة أن هذه الطبقة تعتمد بشكل أساسي على العمل كمصدر للدخل، حيث مثلت الأجور حوالى ٤٥ بالمئة من دخل طبقة الفقراء عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.

خلاصة ما سبق، أنه يتضح من نتائج التحليل اتجاه العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة من جهة، ونسبة الفقر P_0 من جهة أخرى، في حين لا يوجد اتجاه محدد للعلاقة بين هيكل توزيع الدخل ونسبة الفقر. ويمكن تمثيل اتجاه العلاقة بين هذه المتغيّرات خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) في الشكل الرقم (٢).

(٥٨) «Egypt, Achieving The Millennium Goals, A Midpoint Assessment,» pp. 47-48 and 71.


الشكل الرقم (٢)
العلاقة العكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
ونسبة الفقر خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)



يتضح من الشكل الرقم (٢) وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر P_0 في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)، ووجود علاقة طردية بين معدل البطالة ونسبة الفقر. أما نمط توزيع الدخل، فلم يكن له اتجاه تأثير محدد في نسبة الفقر، وقد تم تفسير ذلك بأن تغيّر الفقر يرجع إلى أثريين، هما: أثر النمو، وأثر التوزيع.

وبدراسة العلاقة بين هذه المتغيّرات والفقر خلال الفترة (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة، اتضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[٥٩]، حيث زاد من ٤,٤ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ إلى ٦,٨ بالمئة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ثم إلى ٧,٢ بالمئة عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وتعكس هذه الفترة سيادة الانتعاش في الاقتصاد المصري، حيث بلغ معدل نمو التشغيل ٣,١ بالمئة عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ مقابل معدل بلغ ٢,٤ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥[٦٠]. وقد فاق معدل نمو التشغيل معدل نمو القوى العاملة، مما أدى إلى انخفاض معدل

(٥٩) مصدر بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو World Bank, World Development Indicators, <http://data.worldbank.org/indicator>.

(٦٠) «Egypt, Achieving The Millennium Goals, A Midpoint Assessment,» p. 9.

البطالة من ١٠,٧ بالمئة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ إلى ١٠,٧ بالمئة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ثم إلى ٨,٧ بالمئة عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨[٦١]. وبالنسبة إلى الفقر، فقد أوضحت دراسة لوزارة التنمية الاقتصادية أن الفقر انخفض بنسبة بلغت ٢,٥ بالمئة خلال الفترة شباط/ فبراير ٢٠٠٥ إلى شباط/ فبراير ٢٠٠٨[٦٢]. ويتضح من ذلك أن انتعاش الاقتصاد المصري (انخفاض معدل البطالة)، وزيادة معدل النمو قد أديا إلى انخفاض الفقر خلال الفترة (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨).

غير أنه من المتوقع عدم استمرار انخفاض الفقر بعد تعرّض الاقتصاد المصري للركود منذ عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. فقد زادت معدلات البطالة إلى ٩,٤ بالمئة، وانخفض معدل نمو الناتج إلى ٤,٧ بالمئة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩[٦٣]. وعلى ذلك، فإن أحد أهداف الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/ ٢٠١٢) المتمثلة في تخفيض نسبة الفقر إلى ١٢,١ بالمئة[٦٤] بانتهاء سنوات الخطة، أصبح أمراً مشكوكاً فيه في ظل سيادة الركود الاقتصادي.

خاتمة

اتفقت مئة وسبع وثمانون دولة في مؤتمر قمة الألفية الثالثة عام ٢٠٠٠ في مقر الأمم المتحدة على عدة أهداف لرفع مستوى المعيشة العالمي، منها تخفيض معدل الفقر المدقع عام ٢٠١٥ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من سير الكثير من الدول بخطى ملموسة لتحقيق هذا الهدف، إلا أن الركود الاقتصادي الذي أصاب العالم ألقى بظلال الشك حول إمكانية تحقيق هذا الهدف بالشكل المتفق عليه. وعلى ذلك، فإن فرضية الدراسة المراد اختبارها تتمثل في وجود أثر معنوي للركود الاقتصادي في الفقر. وبما أن النظرية الاقتصادية، وأغلب الدراسات التطبيقية، اتفقا على تأثر الفقر بكل من النمو الاقتصادي ونمط توزيع الدخل، فقد تم أخذ هذين المتغيّرين في الاعتبار عند اختبار فرضية الدراسة. وبتجميع بيانات سلاسل زمنية مقطعية لعدد ٢٦ دولة نامية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧) لدراسة أثر كل من الركود الاقتصادي (تم التعبير عنه بمعدل البطالة)، والنمو الاقتصادي (تم التعبير عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، ونمط توزيع الدخل (تم التعبير عنه بمعامل جيني)، في معدل الفقر (النسبة المئوية للسكان التي تعيش عند خط دخل ١,٢٥ دولار في اليوم)، تم التأكد من صحة فرضية الدراسة، وذلك من خلال تطبيق أسلوب «Ordinary Least Squares Robust-Clusters». فقد أوضحت النتائج أن للركود الاقتصادي أثراً معنوياً موجباً في الفقر، كما أوضحت النتائج أن للنمو الاقتصادي أثراً معنوياً سالباً في الفقر، ولتوزيع الدخل أثراً معنوياً موجباً في الفقر.

وبعد اختبار معنوية متغيّرات الدراسة على بعض الدول النامية، تمت دراسة تطور هذه

(٦١) مصدر بيانات البطالة هو: International Financial Statistics (IFS), <http://www.imfstatistics.org/>.

(٦٢) «Egypt, Achieving The Millennium Goals, A Midpoint Assessment,» p. 8.

(٦٣) «تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩،» وزارة التنمية الاقتصادية، ص ١٠ و٥٣.

(٦٤) «Egypt, Achieving The Millennium Goals, A Midpoint Assessment,» p. 11.

المتغيّرات وعلاقتها بتطور نسبة الفقر في الاقتصاد المصري، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠/ ١٩٩١ ـ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥). وقد أوضحت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر، ووجود علاقة طردية بين الركود الاقتصادي (تم التعبير عنه بمعدل البطالة) ونسبة الفقر. أما نمط توزيع الدخل، فلم يكن له اتجاه تأثير محدد في نسبة الفقر، وقد تم تفسير ذلك بأن تغير الفقر يرجع إلى أثرين: هما أثر النمو، وأثر التوزيع. كما أوضحت نتائج التحليل العلاقات السابقة نفسها لمعدل نمو الناتج، ومعدل البطالة، والفقر خلال الفترة (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، أما معامل جيني، فلم يتوفر له بيان متاح خلال هذه الفترة. وبالتالي، تم توقع ارتفاع نسبة الفقر في ظل الركود الاقتصادي، حيث ارتفع معدل البطالة، وانخفض معدل النمو في الاقتصاد المصري عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. وعلى ذلك، فإن هدف تخفيض الفقر بالمعدل المستهدف أصبح أمراً مشكوكاً فيه في ظل سيادة الركود الاقتصادي.

وتعتبر نتائج القياس مرشداً لكيفية تخفيض معدلات الفقر في الدول النامية، ومنها مصر، ويكون ذلك من خلال زيادة معدل النمو، وتحفيز مستوى النشاط الاقتصادي، والعمل على تحسين توزيع الدخل. غير أن العالم اليوم يعاني ارتفاع معدلات البطالة بسبب الركود الاقتصادي، كما تتركز البطالة بشكل كبير في الطبقات الفقيرة التي ينقصها التعليم والمهارة، ومن ثم تغيّر هيكل توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة، هذا بالإضافة إلى حدوث تراجع في معدلات النمو. وهذه الأوضاع العالمية الراهنة سوف تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، وليس انخفاضها، كما كان ذلك مستهدفاً في بداية الألفية الثالثة. وعلى الرغم من سعي المجتمع الدولي إلى الخروج من أزمة الركود العالمي، إلا أن استعادة النشاط سوف تكون بطيئة، نظراً إلى طابع الحدّة الذي يتميز به الركود الحالي، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي[٦٥]، في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي، أن الاقتصاد العالمي سوف يتعافى في عام ٢٠١٠.

وعلى ذلك، فإن سعي الدول النامية إلى تخفيض معدلات الفقر من خلال استعادة النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو، يمكن أن يكون صعباً في الأجل القصير. ويمكن أن تتبع الدول النامية، في الوقت الراهن، بعض السياسات السريعة الأثر لرفع مستوى معيشة الفقراء، وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل، منها تقديم مساعدات مالية وعينية، وتوفير دعم غذائي بشكل كبير.

وبتوجيه هذه المقترحات إلى تحسين الاقتصاد المصري، يجب اتخاذ الخطوات التالية:

ـ توفير مصادر تمويل أكبر للصندوق الاجتماعي للتنمية، حتى يقوم بدور أكبر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تخدم الفقراء.

(٦٥) صندوق النقد الدولي، «الأزمة والتعافي،» **آفاق الاقتصاد العالمي** (٢٠٠٩)، ص ٩٧.

ـ زيادة التحويلات النقدية والعينية الموجهة إلى الأسر الفقيرة. فقد مثلت التحويلات النقدية ١١ بالمئة فقط من دخول الفقراء، في حين مثلت ٢٢ بالمئة من دخول غير الفقراء، وذلك عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥[٦٦].

ـ توفير دعم غذائي بشكل أكبر، حيث يمثل الغذاء البند الأساسي من الإنفاق الاستهلاكي للفقراء. فنسبة الإنفاق من ميزانية الأسرة على الغذاء بلغت ٥٤ بالمئة للفقراء في الحضر، و٥٦,٤ بالمئة للفقراء في الريف عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥[٦٧]. كما يجب زيادة بنود الدعم الأخرى الموجهة إلى الطبقة الفقيرة دون الطبقة الغنية، حيث إن أغنى طبقة في المجتمع حصلت على ضعف ما حصلت عليه أفقر طبقة في المجتمع من دعم ومصادر شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥[٦٨].

ويجب أن يتميز تطبيق هذه المقترحات بالكفاءة العالية، وأن تصل إلى المستحقين فقط، نظراً إلى محدودية الموارد الحكومية في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تراجعها بسبب سيادة الركود الاقتصادي.

أما بالنسبة إلى المقترحات ذات المدى المتوسط والطويل، فتتمثل في:

ـ العمل على استعادة النشاط بالخروج من الركود الذي يعانيه الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ـ تشجيع القطاع الخاص على القيام باستثمارات كثيفة العمل، بحيث يتم توزيعها بشكل متوازٍ في المناطق الحضرية والريفية.

ـ تنمية الموارد البشرية، تعليمياً ومهارياً، لتمكين فئة كبيرة من الطبقة الفقيرة من الدخول في سوق العمل المنظّم، مما ينعكس إيجابياً على مستوى دخلها ■

---

(٦٦) «Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update,» p. 46.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧١.